جامعة أمحمد بوقرة –بومرداس-
كلية الحقوق –بودواو-
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دور المجتمع المدني في الدفع بعجلة التنمية المحلية في الجزائر

دراسة حالة بلدية العجيبة

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة محلية

من إعداد الطالبين:

رقي حسين

بوزيري أونيسة

تحت إشراف الأستاذ:

درويش جمال

السنة الجامعية
2021/2020

شكر وعرفان

الحمد لله على عظيم فضله وكثير عطائه، وله أسجد سجود الحامدين الشاكرين لأنه وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

ثم كامل الشكر و التقدير للأستاذ المشرف: "جمال درويش " صاحب الفضل الكبير بعد الله عز وجل على ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات قيمة وثمينة خلال كل مرحلة من مراحل هذا العمل، وصبره معنا فله مني كل الإحترام والتقدير.

ولا أنسى أن أقدم شكري الكبير لكل أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بكلية بودواو _ بومرداس_.

نشكر كل من كان له الفضل في اتمام هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

رقي حسين

شكر و امتنان

الحمد لله على عظيم فضله و كثير عطائه، و له أسجد سجود الحامدين الشاكرين

لأنه وفقنا لإتمام العمل المتواضع,

ثم كامل الشكر و التقدير للأستاذ المشرف: " جمال درويش " صاحب الفضل الكبير بعد الله عزوجل على ما قدمه لنا من نصائح و توجيهات قيمة و ثمينة خلال كل مرحلة من مراحل هذا العمل، و صبره معنا فله مني كل الإحترام و التقدير.

*ولا أنسى أن أقدم شكري الكبير لكل أساتذة قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية بكلية بودواو _ بومرداس_*

نشكر كل من كان له الفضل في اتمام هذا العمل و لو بكلمة طيبة.

بويزري أونيسة

اهداء

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل الذي ما كان ليتم إلا بمشيئته، ثم الصلاة والسلام على خير خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى من قال فيهما رب العزة والجلال سبحانه وتعالى بعد أعوذ بالله من الشيطان الرجيم:

"**وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا**". سورة الإسراء الآية:24

إلى سندي في الحياة وقرة عيني: أمي وأبي العزيزين اللذان بفضلهما بعد الله عز وجل وصلت لهذا اليوم، أدعو الله أن يحفظهما ويطيل في عمرهما.

إلى زوجتي العزيزة وقرة عيني ووردة قلبي"أمونتي" جعلها الله سندي بقية عمري.

إلى بنتي الغالية فلذة كبدي وروحي "توبة"، الى ابني الغالي فلذة كبدي وروحي "صهيب".

إلى أختي الوحيدة التي لا تقدر بثمن "فيروزتي"، وزوجها "الحاج" وكل أبنائها "شيماء، زكرياء، يحياء".

إلى إخوتي الذين ساندوني طيل حياتي "هشام، سفيان، أيوب".

إلى المشرف الذي ساعدنا لإكمال هذه المذكرة "أ.درويش"، وكل الأساتذة والعمال والإداريين بكلية الحقوق جامعة أمحمد بوقرة بومرداس.

رقي حسين

اهداء

الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل الذي ما كان ليتم إلا بمشيئته.

أقدم بشكري الجزيل:

إلى من قال فيهما رب العزة و الجلال سبحانه وتعالى:" وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا". سورة الإسراء الآية:24

إلى سندي في الحياة وقرة عيني: والدي العزيزين حفظهما الله وأطال في عمرهما ان شاء الله.

إلى أخي الكبير" عمر " رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

إلى أخواتي " ملخير، فطمة ، سهيلة "

إلى أخي الوحيد " فؤاد "

إلى أزواج أخواتي "عزيز " " يونس "

إلى أبناء أخواتي " كنزة ، كايسة ، عبد اللطيف ، سندس ، زيان ، ريان ، ثيزيري "

إلى صديقاتي اللواتي عرفت معهن معنى الأخوة قبل الصداقة :

" سعاد ، صافية ، نبيلة ، سمرة "

بويزري أونيسة

مقدمة

مقدمة

تشكل دراسة المجتمع المدني أحد المداخيل الرئيسية الهامة لدراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع، والتي تنطوي على آثار قلما يقال عنها بالغة الأهمية بالنسبة للتنمية سواء كانت هذه الأخيرة في بعدها الوطني القومي والمحلي، ولقد أصبح يعتبر حلقة مهمة وضرورية بالنسبة لتقدم وتطور الشعوب من جميع النواحي (سياسيا، تنمويا)، فسياسيا المجتمع المدني يعتبر ركنا أساسيا في تكريس الديمقراطية الحقة وهذا من خلال المشاركة والرقابة، أما تنمويا فإن دور المجتمع يبرز في أنه قوة دفع هامة لوتيرة النمو، وهذا من خلال العمل الميداني التحسيسي إلى جانب دوره في الرقابة والمحاسبة إن اقتضى الأمر، وكذا المسائلة وهذا بشرط توفر البيئة المناسبة لذلك.

فتحقيق التنمية لا يتم إلا من خلال دفاع الأفراد عن حقوقهم المدنية والسياسية، وهذا من خلال محاربة كل انواع الامراض المتفشية في المجتمع من ظاهرة الإرهاب، والتمييز في المجتمع مع توعية الناس بأخطار التطرف وضرورة تبني خطاب التسامح والتعايش، إلا جانب توفير رعاية صحية جيدة، تكون في المستوى، وانشاء جمعيات اجتماعية وجمعيات تضامنية لمساعدة المحتاجين والفقراء.

ضف الى ذلك تكوين نوادي ثقافية وأدبية وفنية وحتى رياضية، وهذه المعايير لا يمكن ايجادها إلا في صلب الاهتمامات التي وجدت من اجلها الجمعيات، فأي عملية تنموية تنطلق من وجود إطار مؤسسي وسياسي يشجع المبادرات المحلية الديمقراطية التشاركية بغرض تحقيق تنمية محلية فعالة.

أسباب اختيار الموضوع:

وهذا من خلال أن الباحث تحيط به مجموعة من الأسباب التي تجعله يفضل موضوعا ما على موضوع آخر وأهمها الأسباب الذاتية وكذا الأسباب الموضوعية.

1) الأسباب الذاتية:

حيث ساهمت مجموعة من الأسباب وكذا الدوافع لاختيار هذا الموضوع كمشروع بحث ودراسة، لعلا أهمها ما هو شخصي نابع من الإهتمام الشخصي وكذا الفضول المعرفي اتجاه الموضوع، الى جانب الرغبة في ربط موضوع المجتمع المدني بالتنمية المحلية، الى جانب أن الموضوع يندرج ضمن التخصص المدروس (الإدارة المحلية).

2) الأسباب الموضوعية:

وهذه الأسباب تمثلت في أهمية موضوع الدراسة والتي تعتبر محاولة لعرض دور المجتمع المدني في ترسيخ مبادئ الديمقراطية في المجتمع وهذا ما استوجب التفكير في منح المجتمع المدني دورا فعالا في دعم ورسم السياسات الكفيلة لتحقيق هذا المبتغى على المستوى المحلي، وكذا التعرف على مدى نجاعة مؤسسات المجتمع المدني في الدفع بوتيرة التنمية المحلية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لمعرفة مدى فعالية منظمات ومؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية ومحاولة إيجاد روابط بين المجتمع المدني والتنمية المحلية.

أهمية الدراسة:

إن موضوع المجتمع المدني والتنمية المحلية أخذا حيزا كبيرا في اهتمام الباحثين فمن خلال التمعن في موضوع الدراسة، تظهر الأهمية العلمية له، من خلال تبيان دور المجتمع المدني في تدعيم العملية التنموية، وهذا بإشراك جميع فواعل المجتمع المدني والجماعات المحلية لإرساء مقومات عملية تنموية محلية قوية إلى جانب إقرار قواعد دستورية وقانونية واضحة لعمل المجتمع المدني، خصوصا المستوى المحلي.

الإشكالية:

فمن المتعارف عليه منهجيا أن مشكلة البحث تمثل مبدأه الأساسي، والتي تنبع أساسا من وجود غموض أو صعوبة في معالجة هذه المشكلة، منذ إقرار التعددية سنة 1989 برز هذا المفهوم وظهرت الجمعيات والتنظيمات، التي تعمل على تحقيق التنمية في جميع أشكالها، ومن هنا وجب طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهم المجتمع المدني في الدفع بعجلة التنمية المحلية في الجزائر؟

وتحت هذه الإشكالية نتدرج الأسئلة التالية:

- ما المقصود بالمجتمع المدني والتنمية المحلية ؟

– هل بلغ من المستوى و القدرة (المجتمع المدني) ما يؤهله للعب دور فعال في العملية التنموية على المستوى المحلي (أي بلدية العجيبة) ؟

– هل تساهم منظمات المجتمع المدني في تفعيل العملية التنموية المحلية في بلدية العجيبة ؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية، وضعنا مجموعة من الفرضيات العلمية جاءت كما يلي:

*كلما زادت فعالية منظمات المجتمع المدني، أدى ذلك إلى تحقيق التنمية المحلية.

*إستقلالية المجتمع المدني تؤدي وبشكل فعلي لتحقيق والدفع بالتنمية المحلية على مستوى البلدية.

*تعتبر المشاركة الجماهرية المحلية من خلال أطر المجتمع المدني شرط أساسي في تحديد فعاليته في تحقيق تنمية محلية ناجعة للجماعة الإقليمية (البلدية).

منهجية الدراسة :

للإجابة عن الإشكالية المطروحة لجأنا إلى استعمال مجموعة من المناهج و كذا الاقترابات وهذا من أجل أن تكون الدراسة شاملة ووافية قدر المستطاع بغرض التوصل لنتائج أبرز ما فيها الدقة، الموضوعية والمصداقية.

1– المنهج التاريخي :

يعتبر المنهج التاريخي من مناهج البحث العلمي، وهو الطريقة التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية الماضية، كأساس لفهم المشاكل الحاضرة والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل.

فبواسطته يفهم التاريخ ويعاد بناء الحدث، وعن طريق فهم تاريخ البشرية الذي سمح باستيعاب الماضي لفهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، وعليه فالاستعانة بهذا المنهج يساعد على الالمام بمسار تطور المجتمع المدني، من منطلق أن دراسة الحاضر وفهمه لا يتم ألا من خلال فهم الماضي وكذا استيعابه.

2- المنهج الإحصائي:

والذي يندرج ضمن البحوث الكمية، حيث يعبر عن الظاهرة بمؤشرات كمية فالبحوث الكمية تستخدم الأرقام والإحصائيات للتعبير عن الظاهرة محل الدراسة، وقد تمت الاستعانة بهذا المنهج بناءا على جملة الإحصائيات والأرقام التي ادعت الضرورة استخدامه.

3- الإقتراب المؤسساتي:

اقتراب يولي الاهتمام بمؤسسات الدولة كتحليل، وكذا المؤسسات التي لها دور في النظام السياسي، وتمت الاستعانة به بغرض شرح التأثير المتبادل بين الدولة والمجتمع المدني فالترتيبات المؤسسية تؤثر في الصراع الدائر بين فاعلي الدولة والمجتمع المدني (المؤسسات)، والتي تكون وسيط بين مصالح فاعلي الدولة والمجتمع.

3- الإقتراب القانوني:

يركز هذا الإقتراب في دراسته للأحداث والمواقف والعلاقات والأبنية القانونية، أي على مدى التزام تلك الظواهر والضوابط المتعارف عليها والقواعد المدونة وغير المدونة، ولقد استخدمنا هذا الاقتراب كون دراستنا لها شق قانوني وخاصة ما تعلق بالمجتمع المدني وكذا مدى مشروعيته والقوة المؤسسية المنظمة له.

حدود الدراسة:

***الحدود المكانية:**

تتضمن هذه الدراسة على مدى تأثير المجتمع المدني في الدفع بعجلة التنمية المحلية على المستوى الإقليمي (بلدية العجيبة) وتم اختيار هذا الأنموذج لعدة أسباب ومبررات لعلا أهمها نشاط الجمعيات الموجودة فيها، وكذا الموقع.

أدبيات الدراسة:

تجدر الإشارة إلى أن الهدف الرئيسي للدراسات السابقة هو تحديد الإشكالية وأدوات التحليل، والنتائج المتوصل إليها من قبل الباحثين السباقين لمعالجة مواضيع على شاكلة الإشكالية محل الدراسة، ونجد من أهم وأبرز هذه الدراسات:

1)- عبد السلام عبد اللاو، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر-دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: ادارة الجماعات المحلية والإقليمية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة- 2012.

2)- ريميلاوي سفيان، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر -حالة بلدية الجزائر الوسطى**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: ادارة الموارد البشرية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2010.

3)- صافية عدلاني، ذهبية زياني، **دور المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر-1990 /2012**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: سياسات عامة وادارة محلية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري -تيزي وزو، 2015/2014.

4)- رشيد عادل، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: السياسات العامة والتنمية، قسم العلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي -سعيدة-، 2014/ 2015.

هيكلة الدراسة:

بغرض معالجة الاشكالية المطروحة، تم الاعتماد على خطة تتكون من فصلين التي تسبقها مقدمة وتخلص لخاتمة.

ففي الفصل الاول والذي خصصناه للاطار المفاهيمي لكل من المجتمع المدني والتنمية المحلية، حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل لمبحثين، يتناول المبحث الأول التأصيل المعرفي للمجتمع المدني، قسمناه

الى أربعة مطالب، المطلب الأول يتناول التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني والمطلب الثاني خصص للتعريف والخصائص، أما المطلب الثالث يدور حول وسائل المجتمع المدني، أخيرا المطلب الرابع يتناول وظائفه، بينما يتناول المبحث الثاني الاطار النظري للتنمية المحلية، قسمنا هذا المبحث لأربعة مطالب أيضا، يتناول المطلب الأول جذور فكرة للتنمية المحلية، المطلب الثاني حول تعريفها وخصائصها، بينما يتناول المطلب الثالث مقوماتها، وأخيرا المطلب الرابع خصصناه للمعوقات.

فيما يخص الفصل الثاني من هذه الدراسة فلقد خصصناه للاطار التطبيقي لموضوع دراستنا (نموذج: بلدية العجيبة).

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي

للمجتمع المدني

والتنمية المحلية

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للمجتمع المدني و التنمية المحلية

تمهيد :

لقد اهتم العديد من المفكرين بمسألة تحديد مفهوم المجتمع المدني وتتبع جذوره وتطوره الفكر السياسي و الفلسفي الغربيين، الى جانب اهتمام مفكرين عرب بهذا المفهوم وهذا بشان مدى صلاحية تطبيقه حسب التطور الغربي في الواقع العربي، وكذلك استخدامه في التنمية المحلية فتنمية المجتمع المدني تعتبر محور العملية التنموية، فالمجتمع المدني يمثل المحرك الأساسي للعملية التنموية ونظرا للأهمية الكبيرة التي يساهم بها المجتمع المدني في التنمية خاصة ما تعلق ببعدها المحلي، ولقد خصصنا هذا الفصل لتناول الاطار المفاهيمي للمجتمع المدني و التنمية المحلية، ولقد قسمنا هذا الفصل الى مبحثين حيث يتناول المبحث الأول التأصيل المعرفي للمجتمع المدني، من تطور تاريخي لمفهوم المجتمع المدني، تعريفه وخصائصه، وسائله، أخيرا ما تعلق بوظائفه، أما المبحث الثاني من الدراسة فقد خصصناه للاطار النظري للتنمية المحلية وهذا من خلال التطرق الى جذور فكرة التنمية المحلية، تعريف التنمية المحلية و خصائصها، مقوماتها، أخيرا معوقاتها.

المبحث الأول: التأصيل المعرفي للمجتمع المدني

إن مفهوم المجتمع المدني لم يكن أبدا وليد الصدفة، و لم يكن تبلوره دفعة واحدة بل أن ظهوره و تطوره كان استنادا أو بفضل الاسهامات النظرية لفلاسفة الفكر السياسي في هذا الحقل، لذا سنتطرق في هذا المبحث الى التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني، تعريفه وأهم خصائصه، وسائله ووظائفه.

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني

إن نشأة و تطور مفهوم المجتمع المدني مرتبط أساسا بالفكر الغربي، بحيث ساهم العديد من المفكرين في تطويره، ولقد مر المجتمع المدني بعملية نشوء و ارتقاء تاريخية في البيئة الغربية التي ولد وتبلور فيها.

أولا: مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي

كون المجتمع المدني تعود جذوره الى الثقافة الغربية في أصولها القديمة، إذ تمتد الى الفكر اليوناني و تحديدا للفيلسوف أرسطو، إلا أن هذا المفهوم لم يتبلور بشكل جدي إلا من خلال مفكري القرنين السابع عشر(17) والثامن عشر(18)، بإعلانهم القطيعة على النظام القديم و القيام بنظام جديد يقوم على أسس مختلفة و مخالفة، و لقد شكلت إسهامات فلاسفة العقد الاجتماعي أولى الأفكار التي عبرت عن إرادة الفكر الغربي آنذاك في إبعاد السيطرة الدينية عن المجتمع[1]

يرى توماس هوبز أن المجتمع المدني هو الدولة، وحسب تعبيره فهو"آلة اصطناعية، ساعة كبيرة تتجه نحو ضبط سلوك الأفراد و حماية أمنهم و سلامتهم وما يملكون"، و يعني ذلك المجتمع الذي ينشئ كيانه الذاتي و يحافظ على قوانينه ويصوغ مبادئ تنظيمه وعمله، ويضم قانونه أو عقده الاجتماعي الخاص به والمميز له، ويعتبر هوبز أن أصل المجتمع المدني هو ضرورة الخروج من الصراع اللامتناهي الذي يتولد عن قانون حالة الطبيعة، أي حق كل شخص أن يفعل ما يظهر له مناسبا لحماية نفسه و الوصول الى الغاية المنشودة في إطار التعاقد الذي يخلقه الاتفاق، و الذي لا يكون شيئا آخر

1 صافية عدلاني، ذهبية زياني، دور المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر : 1990-2012، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: سياسات عامة وإدارة محلية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2015/2014، ص24.

سوى التنازل عن الحرية فالمجتمع المدني عنده قائم على التعاقد ولو اتخذ ذلك شكل الحكم المطلق، فالسلطة تتموقع فوق الجميع لحماية حقوق الأفراد، وما عليهم سوى الالتزام بطاعتها و الخضوع لها.[1]

و يضيف هوبز أنه لا يمكن تأسيس المجتمع المدني بلا دولة، على اعتبار أن عملية التأسيس منوطة لهذه الأخيرة، ويرتبط تحقيق سلطة الدولة السياسية ارتباطا وثيقا وجوهريا بتحقيق قيام المجتمع المدني، فهما متزامنان في الواقع.[2]

على النقيض من ذلك، يرى جون لوك أن حالة الطبيعة تتسم بالسلام و الإخلاص و المحافظة على النفس و المساعدات المتبادلة، وأن قانون الطبيعة يؤمن لهم قدرا كافيا من الحقوق و الواجبات، غير أن الخطر الوحيد الذي يتعرض له المجتمع في حالة الطبيعة هو غياب العدالة الطبيعية، وهذا نتيجة غياب الأنظمة والمؤسسات القادرة على تنفيذ القانون الطبيعي، ووضعه موضع التطبيق.[3]

فالتعاقد عند جون لوك هو:" غاية معلومة لا تكون مع العبودية و الخضوع، فهما نفي لتلك الغاية وإقصاء لها، فالغرض الأساسي من التعاقد هو المحافظة على الأرواح والملكية الخاصة وإلغاء النظام الملكي المطلق التي لا تتفق مع طبيعة المجتمع المدني الذي ينطلق في الأساس من الإرادة الحرة ".[4]

وبهذا جعل لوك المجتمع مصدر شرعية الدولة وهو قادر على مراقبتها وعزلها وهو يفضل العزل المنظم عن طريق الانتخابات الدورية بدل العصيان العنيف والحرب الأهلية.[5]

أما جان جاك روسو، فقد كانت نظريته للمجتمع المدني نظرية أخلاقية، إذ حاول فيها تكييف الفضيلة الرومانية والنزعة الجمهورية الميكيافيلية لمتطلبات انتشار الأسواق وبصهره نزعة التنوير الاسكتلندي الأخلاقية الفردانية بالالتزام القديم بالعمل المشترك النزيه والصالح العام، وقد ربط ربطا جدليا

1 منى هرموش، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة (دراسة حالة الجزائر)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستار في العلوم السياسية، تخصص: سياسات عامة وحكومات مقارنة، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010/2009، ص23.

2 بلال موزاي، دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي بالمغرب (2012/1996)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والتنظيمات الادارية، تخصص: الدراسات السياسية المقارنة، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3 –الجزائر– ، 2014/2013، ص19.

3 محي الدين بياضي، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، الجزائر، 2012/2011، ص19.

4 غازي الصوراني، **تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي**، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، مصر، 2010، ص34.

5 فاطمة الزهراء المداح، المجتمع المدني كآلية لتحقيق التنمية السياسية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: تسيير وإدارة الجماعات المحلية، قسم العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس –مستغانم–، الجزائر، 2016/2015، ص14.

بين تكوين المجتمع المدني وبين تأييده للعقد الاجتماعي، فهو يقول: "ما يجسد الإنسان من جراء العقد هو حريته الطبيعية والحق اللامحدود في كل ما يغريه وكل ما يستطيع أن يبلغه ويطوله،وما يربحه بالمقابل هو الحرية المدنية وحق تملكه لكل ما ملكته يده".[1]

و يرى روسو في النتيجة، أن الوضع في حالة الطبيعة يؤول الى اضطراب وفوضى شاملين، وهو يتطلب الانتهاء الى "تعاقد اجتماعي" بين أفراد المجتمع الواحد من أجل تحديد العلاقات فيما بينهم، والمصالح العامة التي تجمعهم.[2]

يرى فريدريك هيجل أن المجتمع المدني يمثل الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة، فالمؤسسات المدنية تحتل موقعا وسطا بين مؤسسة العائلة من جهة ومؤسسة الدولة من جهة ثانية، وهذا يعني أن تشكيل المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة وهو بحاجة مستمرة الى المراقبة الدائمة من طرف الدولة، التي لها دور مهم في تحقيق الوحدة داخل المجتمع في مقابل نفيه أن يكون للمجتمع المدني أي قدرة على تحقيق تماسكه دون وجود الدولة، كما يعتبر هيجل أول من تحدث عن فصل ما هو سياسي عن ما هو مدني في كتابه "فلسفة الحق"، فحسبه مؤسسات المجتمع المدني هي التي تحتل الفضاء بين الدولة و العائلة، وهي مؤسسات تلبي حاجيات الناس الاقتصادية وتؤدي مهام ضبط مساعي الناس وقضاياهم ومسائلهم الخاصة، حيث ستظهر في النهاية الدولة لقيادة المجتمع المدني والتحكم فيه.

شكل المفهوم الهيجلي للمجتمع المدني عنصر جذب لمنظري الديمقراطية، ويرجع هذا الى محاولة هيجل تأسيس مفهوم المجتمع المدني على سلسلة من الوسائط بين الفرد والدولة من ناحية، والى عدم التخلي نظريا عن البنى العضوية المشاركة التي لا يغترب فيها الأفراد عن الجماعة بل اعتبارها جزء لا يتجزأ من المجتمع المدني الحديث من ناحية اخرى، وعليه فإن اسهامات هيجل في نظريات المجتمع المدني أتاحت له تصور هذا المجتمع بصيغة مختلفة جزريا عن سابقيه ذلك بسبب وجود نظام اقتصادي قائم على السوق، يتكون من أشخاص مستقلين لهم مصالحهم التي تعد متميزة ومختلفة عن الدولة، وحسبه

1 بلال موزاي، نفس المرجع سابق الذكر، ص20.

2 عيسى الشماس، **المجتمع المدني (المواطنة والديمقراطية)**، بدون طبعة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2008، ص16.

الناس برجوازيون في هذا المجتمع المدني لأنهم يعتنون بمصالحهم الخاصة، ولكن حتى ولو كان منطق الدولة مختلف فإنها لا تستطيع أن توجد بمعزل عن المجتمع المدني.[1]

أما كارل ماركس فيرى أن المجتمع المدني هو الأساس الواقعي للدولة، نافيا بذلك مثالية هيجل، وقد شخصه في مجموعة العلاقات المادية للأفراد في مرحلة من مراحل تطور قوى الإنتاج بعبارة أخرى المجتمع المدني عند ماركس هو مجال للصراع الطبقي، وهو يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة وهنا يظهر نقده لهيجل الذي اعتبر المجتمع المدني يتشكل بعد نشوء الدولة.[2]

يتفق مفهوم المجتمع المدني عند ماركس في المعالم العريضة مع البنية التحتية غير أن هذا المفهوم لم يعد كافيا كأداة تحليلية بالنسبة لماركس، ولذلك فقد توقف عن استعمال هذا المفهوم مفضلا الانتقال الى مستوى آخر للتحليل من خلال استخدامه لمفهومي البنية التحتية والبنية الفوقية، محاولا بذلك تحديد الأسس المادية و الايديولوجية المؤطرة للوجود المجتمعي.[3]

خضعت الماركسية لتطوير جدي على يد الفيلسوف الإيطالي أنطونيو غرامشي ولا سيما مفهومه للمجتمع المدني، الذي يعارض تنظير ماركس، إذ ينظر الى المجتمع المدني باعتباره جزءا من البنية الفوقية، وهذه الأخيرة تنقسم الى بدورها الى مجتمع مدني ومجتمع سياسي، فوظيفة الأول هي الهيمنة عن طريق الثقافة و الإيديولوجية، أما وظيفة الثاني هي السيطرة والإكراه، والجديد في التصور الغرامشي للمفهوم هو أن المجتمع المدني ليس مجالا للمنافسة الاقتصادية كما أبرز هيجل وماركس كل بطريقته الخاصة، بل أنه مجال للتنافس الإيديولوجي بعبارة أخرى إذا كان المجتمع المدني لدى ماركس يتطابق مع البنية التحتية، فإن تحويل غرامشي للمجتمع المدني من البنية التحتية الى البنية الفوقية يؤدي حتما الى تعديل حاسم في العلاقات الجدلية، ومن ثم العلاقات المتبادلة بين البنيتين التحتية و الفوقية، فالبنية التحتية عند ماركس هي الهيمنة بينما الغلبة عند غرامشي للبنية الفوقية، إن غرامشي يشاطر ماركس رأيه

1 هشام عبد الكريم، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر: (1989-1999)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006، ص20.

2 ليلى عمارة، دور المجتمع المدني في التنمية السياسية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: السياسة العامة والإدارة المحلية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، 2013/2012، ص10.

3 جهيدة شاوش إخوان، واقع المجتمع المدني في الجزائر (دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، تخصص: علم اجتماع التنمية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، 2015/2014، ص62.

حين يقول الأخير إن المجتمع المدني هو" مسرح التاريخ " ، لكن المسرح لم يعد في البنية التحتية، بل أمسى في البنية الفوقية.[1]

لقد بلور غرامشي مفهوم المجتمع المدني في ضوء وعيه بخطورة مؤسسات الدولة الايديولوجية، فدرسها في فاعليتها الخاصة في الدول المتقدمة حيث تلعب دورا أساسيا في إحباط حركات المقاومة والتمرد وخلق "أساطير" حديثة تغذي أحلام الجماهير وتستبدل الأهداف والرغبات في العالم بديلا زائفا ومستلبا، بينما تبقى الدولة القمعية أساسية في العالم المتخلف، بالإضافة الى تركيزه على دور المثقفين كعنصر أساسي للوعي، فالمثقف نتاج ثقافة ومنتج لثقافة ينبغي أن تدرس هذه وتلك من أجل تحرير قوى الفكر والإنسان من التبعية للمؤسسات الإيديولوجية.[2]

أما المفكر ألكسيس دي توكفيل فيرى أن المجتمع المدني يعد أساسا ضروريا لترسيخ قيم و ثقافة الانتخاب، التي تعمل على اختيار الأكفأ، وتمارس دورها المراقبة والمحاسبة، واعداد الكوادر لتولي مهام العمل الديمقراطي بشكل شامل ولذلك فان ثمار تلك التجربة قد انتشرت فيما بعد لتغطي معظم فضاءات الدول المتقدمة في عصرنا الراهن.

كما يرى دي توكفيل أن الحكومة القائمة من قبل الناس تعني أكثر من مجرد المشاركة في الانتخابات، اذ أن المشاركة تأخذ صبغتين: أولهما المجتمع السياسي وذلك عندما ينضم الناس الى أحزاب سياسية بغية الفوز بالانتخابات وتشكيل الحكومة، وثانيها المجتمع المدني، وهذا من خلال دخول المواطنين في عضوية المنظمات المهنية غير السياسية، أي التي لا تتعامل السياسة مباشرة، بل تعمل على مساعدة الحكومة بدون مقابل، في مجالات خدمة الناس وبناء خلفية مؤثرة في السياسة لصيانة ودعم وتطوير الحريات الديمقراطية، ويتفق معظم المفكرين في الطرح الذي جاء به دي توكفيل في العصر الحالي، وأن التقدم الذي وصل له العالم جاء نتيجة للتطورات المؤسسية التي وجدت تعبيرها الأكثر وضوحا في الاقتصاد الرأسمالي، الديمقراطية السياسية، والحريات الفردية وحرية السوق. وكان دي توكفيل من دعاة الفصل بين "الدولة الجمهورية" و "المجتمع المدني" وأوضح أن الموضوع الأساسي هو

1 أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000، ص23.

2 كلثوم زعطوط، <<مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري ومشكلة المرجعية>>، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد33، مارس 2018، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي (الجزائر)، 2018، ص48.

وجود دولة ديمقراطية تتعايش وتتوازن مع المجتمع المدني، يكملها في الوقت نفسه مع وجود ترابط عضوي، وأن المجتمع المدني ليس بديلا عن الديمقراطية بل هو صمام أمان لها ضد استبداد الدولة.[1]

ثانيا: المجتمع المدني في الفكر العربي الإسلامي

بالرجوع الى علم الاجتماع الاسلامي المسند الى الحضارة العربية الاسلامية، وانطلاقا من النصوص والممارسات فإننا نجد أن مفهوم المجتمع المدني لم يعد مفهوما غربيا أو جديدا عن الحضارة الاسلامية فالدولة والمجتمع والحكومة وفقا للتشريع الاسلامي والممارسات الفعلية كانت في أغلبها دولة مدنية ومجتمع مدني، فليس في الاسلام قدسية للفرد أو الحاكم أو المؤسسات، إلا أنه في البدايات الأولى للإسلام نجد أن الدعوة الإسلامية عند انطلاقها في مكة أقبل عليها بعض الأفراد وبإرادتهم الحرة،ثم استطاع الإسلام تكوين مجتمعه المدني الأول على أساس العقيدة والقيم الاسلامية التي تحكم العلاقات الاجتماعية، ليفرز هذا المجتمع في نهايته الدولة الاسلامية التي قامت على تعاقد اجتماعي حقيقي وبإرادة حرة وطواعية خلال بيعة العقبة الثانية، ثم وضع دستور المدنية والذي نظم الحقوق والواجبات بين مختلف الجماعات الحرة في المدينة في اطار قيم العدالة والتكافل الاجتماعي وحرية الرأي.[2]

ولقد كان للنموذج الغربي دور كبير في التأثير على المفكرين العرب، خاصة منهم من عايشوا التجربة الغربية وتأثر بنظام الحكم الأوروبي، ومبدأ الفصل بين الدين والدولة لذلك حاولوا العمل بالأسس والمبادئ العامة التي تستطيع ادخال النظرية السياسية الأوروبية في اطار النظرية السياسية الاسلامية وخلصوا الى أن الأخذ بالنظام السياسي والقانوني للدولة الحديثة لا يتناقض مع الشريعة الاسلامية، بل يحقق المثل التي نادى بها الإسلام من عدالة اجتماعية، وتحقيق الحرية والمساواة.[3]

يرى رفاعية الطهطاوي (1801-1873) أن الحرية في أحد الأسس العامة للحقوق المدنية في الدولة المدنية، وهي سر نجاح التمدن والتقدم، كما يرى أنه ليس من حق القوة الحاكمة أن تنقص من حق المواطن في ممارسة حريته ضمن القانون، فالمواطن الذي يسعى لرفع شأن مجتمعه ووطنه،استنادا على

1 فاتح عليم، زين العابدين معراف قالبة، تأثير المجتمع المدني على رسم السياسات العامة في الجزائر (حالة تنسيقية الأطباء المقيمين)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: سياسات عامة وإدارة محلية، قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو –الجزائر–، 2018، ص14.

2 كريم بركات، مساهمة المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص: القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بومرداس، 2005/2004، ص11.

3 أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق الذكر، ص56.

هذا فقد عرف المجتمع المدني بأنه مجتمع المواطنة المطمئنة بفعل سيادة الحرية والمساواة القانونية فالحرية والمساواة هما أساس الاستقرار الداخلي في الدولة الحديثة.[1]

أما خير الدين التونسي (1810–1887) فيرى أنه لا يجوز بحال من الاحوال الاستبداد بالسلطة والانفراد بها ويجب أن تقيد تصرفات الحاكم في الدولة بالقانون، وهو بهذا يطالب بالنظام الديمقراطي القائم على التداول والمساءلة والقانون ووجود المعارضة، لذلك يؤكد على وجود مثل هذه العناصر في دولته الدستورية، انطلاقا من هذا فإن المجتمع المنشود عنده هو المجتمع الذي تسوده الحرية ومبادئ الشورى.[2]

وبناءا عليه فإن مفهوم المجتمع المدني لم يحظ باهتمام كبير كما هو الحال عند مفكري الغرب، إلا ان اسهامات بعض المفكرين العرب في العصر الحديث والتي تناولته انطلاقا من خصائص تثبته، وصولا الى محاولة يكيفه مع المتغيرات الحاصلة في العالم كشفت عن مدى أهميته في الدولة العربية الإسلامية.[3]

المطلب الثاني: تعريف المجتمع المدني وخصائصه

1) تعريف المجتمع المدني

تعتبر مسألة تعريف المجتمع المدني من أكثر المسائل التي أثارت جدلا بين عدة مفكرين، ولعل من أهمهم مفكري الغرب باعتبارهم أول من تعرضوا لهذه المسألة (أولا) ومفكري العرب (ثانيا)، وهذا ما نحن بصدد عرضه على النحو التالي:

1 خيرة عبد العزيز، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد – أنموذج المنطقة العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2007/2006، ص26.

2 خيرة عبد العزيز، مرجع سابق الذكر، ص27.

3 خيرة عبد العزيز، مرجع سابق الذكر، ص29.

أولا: تعريف المجتمع المدني عند مفكري الغرب

يعرف "ريموند هينيبوش" المجتمع المدني بأنه: "**شبكة الاتحادات الطوعية التكوين، والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الآولية، ولكنها في نفس الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منظمة عازلة بين الدولة والمجتمع، فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها**"[1].

كما يعرف "وايت" المجتمع المدني بأنه "**ميدان الأنشطة التطوعية والجماعية المتمركزة حول المصطلح والمبادئ والقيم المشتركة، وهو المجال الوسيط بين الدولة والأسرة الذي تملأه المنظمات المنفصلة عن الدولة والتي تتمتع باستقلال عنها**"[2]

ثانيا: تعريف المجتمع المدني عند مفكري العرب

يعرف الدكتور سعد الدين إبراهيم المجتمع المدني بأنه:" **مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة غير الحكومية وغير الإرثية ،التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتنسيق مصالح أفرادها من اجل قضية أو مصلحة أو التعبير عن مصالح جماعية، ملتزمة بذلك معايير الاحترام والتراضي والتسامح والإرادة السلمية للتنوع وكذا الاختلافّ**"[3].

كما أن الدكتور عبد الغفار شكر فيعرفه بما يلي :"**مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة ،أي بين مؤسسات انفرادية (الأسرة والقبيلة والعشيرة)،ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها ،هذه التنظيمات التطوعية تنشا لتحقيق مصالح أعضائها كالجمعيات الأهلية والحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية ،كما تنشا لتقديم مساعدات أو خدمات اجتماعية للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وهي تلتزم في وجودها ونشاطها ومعايير الاحترام والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف**"[4].

1 سمية اوشن، دور المجتمع المدني في بناء الامن الهوياتي في العالم العربي– دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر –باتنة – الجزائر، 2010/2009 ص38.

2 بلقاسم العابد، عبد الجليل قدة، دور المجتمع المدني في التنمية السياسية، دراسة حالة المجتمع المدني الجزائري (2016/1989)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: سياسات عامة وإدارة محلية، قسم العلوم السياسية، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2017/2016، ص15.

3 منير زيان، دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور – الجلفة –الجزائر، 2018/2017، ص09.

4 صافية عدلاني، ذهبية زياني، نفس المرجع السابق الذكر، ص04.

ما يلاحظ على التعريفات السابقة للمجتمع المدني أنه لا يوجد تعريف موحد للمجتمع المدني من الناحية الإجرائية لذلك يمكننا تعريفه على أنه: "**جملة المؤسسات والتنظيمات التطوعية الحرة التي تضم مواطنين تجمعهم اهتمامات وأهداف مشتركة تصب أساسا في خدمة المصلحة العامة لأفراد المجتمع في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة**".

2) خصائص المجتمع المدني:

ينفرد المجتمع المدني بعدة خصائص تميزه عن باقي التنظيمات الأخرى، ولعل إنفراده هذا يرجع للتعدد التعريفات الفقهية التي جاءت بشأنه، ويعد الفقيه السايسي "**صامويل هنتغتون**" أبرز الفقهاء السياسيين اللذين حددوا هذه الخصائص والتي تتمثل في القدرة على التكيف(أولا)، الاستقلال مقابل الخضوع والتبعية(ثانيا)، بالإضافة إلى التعقد (ثالثا) والتجانس (رابعا)، هذا ما سنتطرق اليه تباعا.

أولا: القدرة على التكيف

يقصد بهذه الخاصية، قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل فيها إذ؛ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كانت أكثر فاعلية لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها والقضاء عليها[1]، وهناك أنواع للتكيف منها:[2]

1/ التكيف الزمني: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار لفترة من الزمن

2/ التكيف الجيلي: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال والزعماء في قيادتها.

3/ التكيف الوظيفي: ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة بما يبعدها عن أن تكون مجرد أداة لتحقيق أغراض معينة.[3]

1 منير زيان، مرجع سابق، ص11.

2 عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر:دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريرج ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011/2010، ص19.

3 الطاهر بلعيور، "المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي"، مجلة العلوم الانسانية، رقم 10، نوفمبر 2006، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006، ص122.

ثانيا: الاستقلال مقابل الخضوع والتبعية

بمعنى أن لا تكون تنظيمات المجتمع المدني خاضعة لأي سلطة سواء كانت حكومة أو مؤسسة أو حتى جماعة، وأن تتمتع بالاستقلال وذلك:[1]

1/ من حيث النشأة: أي لا تتدخل أي جهة في نشاطها.

2/ استقلال مالي: ويعتبر الاستقلال المالي هو الأساس الاقتصادي لأي منظمة كونه يحميها من ضغط الجهات الممولة.

3/ استقلال إداري وتنظيمي: ويقصد به استقلال مؤسسات المجتمع المدني في إدارة شؤونها الداخلية طبقا للوائحها وقوانينها الداخلية.

ثالثا: التعقد

يقصد به تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل مؤسسات المجتمع المدني، وتعدد هيئاتها التنظيمية ووجود مستويات ترابية داخلها وانتشارها الجغرافي على اوسع نطاق ممكن داخل المجتمع[2].

رابعا: التجانس

ويقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر على ممارستها لنشاطها، فكلما كان مرد الانقسامات بين الأجنحة والقيادات داخل المؤسسة الى أسباب عقائدية متعلقة بنشاط المؤسسة، كانت طريقة حل الصراع سلمية، كان هذا دليلا على تطور المؤسسة، والعكس صحيح أي كلما كان مرد الانقسامات الى أسباب شخصية، كانت طريقة حل الصراع عنيفة، وهذا دليل على تخلف المؤسسة، وهذا يعني بالضرورة أن المجتمع المدني لا يتسم بالتجانس، بل يكون ساحة للتنافس والاختلاف بين القوى والجماعات ذات المصالح المتناقضة والرؤى المختلفة، ومع ذلك كلما تزايدت أنماط العلاقات القائمة على أسس التعاون والتنافس على حساب العلاقات القائمة على أساس الصراع بين قوى المجتمع المدني وفئاته اعتبر ذلك مؤشرا على حيويته بالمعنى الايجابي، والعكس صحيح.[3]

---

1 باحمد بن صالح باعلي وسعيد، دور المجتمع المدني في تجسيد الحكم الراشد (النموذج ولاية غرداية)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2013/2012، ص30.

2 نادية بونوة، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة (دراسة حالة الجزائر)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2010/2009، ص40.

3 أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق الذكر، ص37.

المطلب الثالث: وسائل المجتمع المدني

يعتمد المجتمع المدني على مجموعة من الوسائل قلما يقال عنها أنها وسائل مشروعة، وهذا بغرض ممارسة أدواره ومهامه لتحقيق أهدافه المنشودة بطريقة سلمية ونجد منها:[1]

1) التفاوض والمساومة والتي تعتبر من أهم وسائل المجتمع المدني للتأثير على الحكومة وما تضعه من سياسات بأسلوب سلمي.

2) تنظيم الندوات والمحاضرات العامة وإصدار النشرات والمطبوعات الدورية لعرض وجهات النظر المختلفة تمهيدا للتقريب بينها، والبحث عن حل وسط يوفق بين المصالح الخاصة للأفراد والجماعات والمصلحة العامة للمجتمع، وللتوفيق بين غايتي حماية الحرية وحفظ النظام.

3) تأسيس شبكات من المنظمات ذات الأهداف أو الخصائص المشتركة، سواء على مستوى أفقي أو عمودي، محلي، أو اقليمي أو وطني أو حتى دولي بما يكفل التساند المعرفي والوظيفي فيما بين هذه المنظمات.

4) تأسيس شبكة من المؤسسات التربوية كالمدارس والمكتبات والمراكز التعليمية والتثقيفية وتنظيم المهرجانات وإقامة المعسكرات والدورات التدريبية.

5) تشجيع دخول الأفراد في عضوية أكثر من جمعية ومنظمة في نفس الوقت حيث يؤدي هذا التداخل في عضوية مؤسسات المجتمع المدني الى خلق مصالح مشتركة بينها جميعا، ومناطق للالتقاء والاتفاق بما يزيد من تسامحها مع بعضها البعض.

6) السعي للوصول الى الدوائر الحكومية والاتصال الشخصي بصناع القرار أو أن يكون للجمعية أشخاص يمثلونها ويدافعون عن وجهة نظرها داخل الحكومة.

7) قد تنشأ علاقة المنظمة الغير حكومية بالحكومة من خلال تبادل المعلومات وإعداد التقارير والأبحاث حول قضايا هامة معينة وتقديم الاقتراحات بشأنها للمؤسسات التنفيذية والأجهزة الرسمية للدولة.

1 جهيدة شاوش إخوان، مرجع سابق الذكر، ص81.

8) استخدام وسائل الإعلام السمعية والبصرية كالصحف والإذاعة والتلفزيون باعتبارها أدوات التأثير على الرأي العام، حيث تلجأ المنظمة الى شن حملة اعلامية تأخذ شكل المعارك الكلامية والدعاية، والدعاية المضادة دفاعا عن قضايا معينة، وقد تنجح هذه الأداة إذا كانت حرة ومستقلة في إقناع الحكومة بالاستماع لها والتوقف عن تنفيذ السياسات التي بدأت فيها خوفا من فقدان تأييد الرأي العام. ولكن هذا الدور يتوقف على مدى كون هذه الأدوات مفتوحة أمام مختلف الأفكار والآراء.

المطلب الرابع: وظائف المجتمع المدني

امتد الجدل حول نجاعة الوظائف التي يقوم بها المجتمع المدني وهذا من حيث بيئتها، ويعتبر الكثير أن المجتمع المدني ينشط فقط في بيئة ديمقراطية أو أن حراك وفعالية المجتمع المدني ستؤدي في الأخير الى ترسيخ الديمقراطية، لذا يمكن القول أن وظائفه مرتبطة بطبيعة النظام السياسي المتبنى في كل بلد فهي وظائف حيوية مرتبطة بمدى رسوخ أسس الديمقراطية، فالحديث عن وظائفه مرتبط بالحديث عن الدور التنموي للمجتمع المدني، ومن أهم وظائف المجتمع المدني ما يلي:

1) التنشئة الاجتماعية والسياسية:

وهذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الاسهام في عملية بناء المجتمع أو حتى اعادة بناءه من جديد، من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الأفراد من أعضاء جمعياته ومنظماته وعلى رأسها قيم الولاء و الانتماء والتعاون والتضامن والاستعداد لتحمل المسؤولية، والمبادرة بالعمل الايجابي والاهتمام والتحمس للشؤون العامة للمجتمع ككل بما يتجاوز الاهتمامات الخاصة والمصالح الشخصية الضيقة،فانضمام فرد الى عضوية جماعة معينة يؤثر في حالته النفسية، حيث يشعر بالانتماء الى الجماعة التي يستمد منها الهوية المستقلة، ويشجعه ذلك على المشاركة مع الآخرين داخلها والاستعداد للتضحية وإنكار الذات في سبيل الجماعة، وتلك الشروط مطلوبة لصحة المجتمع ككل.[1]

1 سلاف سالمي، دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية –الجزائر دراسة حالة–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، الجزائر، 2010/2009، ص46.

2) تحقيق الديمقراطية:

فالمجتمع المدني يساهم في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية، وقد حدد دياموند الطرق التي يمكن من خلالها للمجتمع المدني أن يعزز الديمقراطية مركزا على التصور الليبرالي لوظائفه والمتمثلة في كبح وضبط قوة وسلطة الدولة، وتدعيم المشاركة السياسية، ومقاومة التسلطية لما يمتلكه من قدرة على الضغط فيساعد على إجراءات سياسية في المجتمع.[1]

3) الوساطة والتوفيق:

أي التوسط بين الحكام والجماهير من خلال تفجير قنوات للاتصال، حيث تتولى مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني مهمات متعددة تبدأ بتلقي المطالب وتجميعها وإعادة ترتيبها وتقسيمها الى فئات محددة قبل توصيلها الى الحكومة، فلو تصورنا غياب هذه الوظيفة التنظيمية ستكون النتيجة عجز الحكومة عن التعاون مع هذا الكم الهائل من المطالب المختلفة.

وعليه هذه الوظيفة تعني أن المجتمع المدني لا يحقق الحماية للمواطنين المحكومين ضد الحكومة فقط وإنما هو أداة لحماية الحكومة ذاتها من خطر التعرض للاضطرابات والاحتجاجات العنيفة، كما أنه يوفر عنصر الوقاية للمجتمع ككل من الانقسام والصراع والتفكك.[2]

4) إفراز القيادات:

فمنظمات المجتمع المدني تعتبر مصدرا متجددا لإصدار قيادات جديدة، فهي تجذب المواطنين الى عضويتها وتمكنهم من اكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعي مع الأعضاء الآخرين، وتوفر لهم سبل الممارسة القيادية من خلال المسؤوليات التي توكلها لهم، بحيث يرتبط تطور المجتمع بمقدار ما يتوفر عليه من قيادات مؤهلة للسير به الى الأمام باستمرار، لأجل استمرارية تقدمه فهو بحاجة دائمة لإعداد القيادات المؤهلة من الأجيال، وهنا نقصد بالقائد ذلك الفرد الذي تثق فيه الجماهير في حالة ما إذا واجهته مشكلة تلتمس منه الحل، أو التعرف منه على الأقل كيفية مواجهتها وتكون واثقة من قدرته على قيادتها نحو ما يحقق مصالحها، ومن بين الصفات التي يجب أن تتوفر في القائد ليكون جديرا بالقيادة

1 هشام عبد الكريم، مرجع سابق الذكر، ص38.

2 نفس المرجع السابق، ص39.

هي الحركية والمعرفة العلمية والشعبية، فتكوين القيادات يبدأ داخل منظمات المجتمع المدني، في النقابات المهنية والعلمية والجمعيات وغيرها، وهي بذلك تساهم في دفع التطور الديمقراطي للمجتمع المدني وإنضاجه من خلال ممارساتها لهذه الوظيفة.[1]

5) التنمية الشاملة:

حيث أكد المهتمون بموضوع بنى المجتمع المدني على دور هذه المؤسسات في عملية التغير والتطور، خاصة بعد تأكيد المنظمات الدولية المهتمة بالتنمية عن معنى جديد ألا وهو "التنمية الشاملة" من منطلق أن سبب فشل العديد من تجارب التنمية يعود أساسا لانتهاج الحكومات الأساليب الفوقية في تعاملها وفرضها على الشعوب دون إشراكهم فيها، بينما أثبتت حالات أن مشاركة المستويات الشعبية الدنيا هي خير ضمان لتحقيق النجاحات فيها، لتصل هذه المنظمات الدولية الى أن مشكل التنمية لا يكمن دائما في قلة الموارد المادية، بل هي في كيفية استغلالها، والمتوقفة على نوعية البشر الذين يستغلونها، لذا فإن الاستثمار الحقيقي لابد ان يتم في الثروة البشرية وليس المادية فقط،لتبرز أهمية مؤسسات المجتمع المدني في هذا الميدان لدورها في تنمية وتطوير المهارات الفردية للأعضاء وتوليها مهمة شرح فحوى البرامج التنموية والتحسيس بأهميتها مما يقلل من عبء الحكومات، ويجعل مؤسسات المجتمع المدني تقوم بدور الشريك في تنفيذ برامج وخطط التنمية الشاملة بمختلف جوانبها.[2]

1 جديد توزي، منذر مرابطي، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحوكمة المحلية في الجزائر (1999-2017)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: إدارة الجماعات المحلية، قسم العلوم السياسية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2018/2017، ص17.

2 سفيان ريميلاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر –دراسة حالة بلدية الجزائر الوسطى–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: إدارة الموارد البشرية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010، ص24.

المبحث الثاني: التأصيل النظري للتنمية المحلية

يحظى موضوع التنمية المحلية بأهمية بالغة لدى الاقتصاديين، وتعد من المواضيع التي تزايد الاهتمام بها خاصة في الآونة الأخيرة في العديد من البلدان، إما على مستوى السياسات الاقتصادية لمختلف الدول،أو حتى على مستوى البحوث العلمية والأكاديمية لكونها عملية وممنهجة، يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والكود إلى وضع التقدم والقوة، والجزائر تعد من الدول التي حاولت إرساء مبدأ اللامركزية وذلك منذ الاستقلال.

المطلب الأول: جذور فكرة التنمية المحلية

تشير العديد من الكتابات في مجال التنمية منذ الحرب العالمية الثانية إلى أن مفهوم التنمية لم يعد يركز على جانب معين بل أصبح عملية مجتمعية متعددة الأبعاد والجوانب، تنطوي على تغيرات هيكلية وجذرية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية على أن يسير ذلك كله بشكل متوازن تماما مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع ثمار تلك التنمية أي تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي.[1]

إن الوصول الى مفهوم التنمية المحلية مر بعدة تطورات مختلفة وتبلور هذا المفهوم وفقا لفترات زمنية معينة، حيث كان يعرف في البداية بمصطلح تنمية المجتمع، والغرض منه هو تنمية المناطق الريفية والمحلية، وغلى الرغم من أن مصطلح تنمية المجتمع مرتبط أساسا بالمجتمع الريفي بحكم المشروعات والبرامج العديدة الموجهة لتنمية الريف، إلا أنه قد قابله ظهور مصطلح التنمية الريفية الذي تطور وتوسع أكثر ليشمل التنمية الريفية المتكاملة، وأخيرا تم الوصول إلى مصطلح التنمية الريفية، وتنمية المجتمع مصطلح له معاني متعددة مترابطة ببعضها البعض لمختلف الجماعات والنظم والهيئات التطوعية وهيئات الطوائف، فهو يرتبط بتنظيم المجتمع المحلي وحل مشاكل المجتمع المحلي والخدمة فيه وتنظيم الحوار والمساعدة المتبادلة والمساعدة الذاتية وكذلك بالتعليم الاجتماعي والاقتصادي والقومي والإقليمي وبالتنمية المحلية.[2]

1 عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية طبع–نشر–توزيع،القاهرة، مصر،2001،ص 12.

2 نور الدين بلقليل، أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، دراسة ميدانية لولاتي المسيلة وباتنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018، ص ص 26– 25.

وتجدر الإشارة الى أن مصطلح تنمية المجتمع أطلق خاصة عام 1944 ،عندما رأت سكرتارية اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع، واعتبارها نقطة البداية في السياسات العامة، كما أوصى مؤتمر كامبريدج عام 1948 بضرورة تنمية المجتمع المحلي لتحسين الظروف المعيشية للمجتمع ككل اعتمادا على المشاركة والمبادرة المحلية لأفراد المجتمع.[1]

وهو ما تم تأكيده في مؤتمر أشريدج عام 1954 ،في إطار مناقشة المشكلات الإدارية الحاصلة في المستعمرات البريطانية. حيث نادى القائمون على المؤتمر بضرورة تعزيز عملية تنمية المجتمع باعتبارها الطريقة المثلى لتحسين ظروف المواطن المحلي اقتصاديا واجتماعيا والقضاء على مختلف المشكلات التي تواجه سياساتها في المستعمرات التابعة لها، وضمن الاطار نفسه. خلص المؤتمر بوضع تعريف لتنمية المجتمع، جاء كما يلي :" تنمية المجتمع هو حركة تهدف الى تعزيز وتحقيق معيشة أفضل للمجتمع بأكمله، بمشاركة نشطة، وبناءا على مبادرة من المجتمع," [2]

وقد أدى هذا التطور في فكر التنمية الى ظهور مفهوم التنمية الريفية المتكاملة الذي عبر عنه تقرير البنك الدولي عام 1975 عندما ذكر أن التنمية الريفية عملية متكاملة أو استراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف، من خلال زيادة الانتاج الزراعي وانتاج صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة وتحسن الخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية والإسكان.

ولأن مفهوم التنمية الريفية المتكاملة كان يركز فقط على المناطق الريفية دون ربطها بتنمية المناطق الحضرية، أصبح بالتالي هنالك مفهوم جديد للتنمية لا يشمل فقط المناطق الريفية، ولكن أيضا تنمية المناطق الحضرية وهو مفهوم التنمية المحلية بحيث أصبحت التنمية تتجه الى الوحدات المحلية سواء كانت ريفية أو حضارية.[3]

1 وفاء معاوي، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: سياسات عامة وحكومات مقارنة، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2009، ص54.

2 رؤوف هوشات، حوكمة التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية بومرداس، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: الإدارة العامة والتنمية المحلية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة،2018/2017،ص30.

3 محمد وزان، محمد غزالي، الحوكمة المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر(2016/2011)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: إدارة الجماعات المحلية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2018/2017، ص30.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المحلية وخصائصها

تعتبر التنمية المحلية حلقة مهمة لبلوغ تنمية وطنية شاملة، حيث تعددت التعريفات و الكتابات التي تبحث في هذا المفهوم حيث أن هذا الأخير لم يعد يركز على جانب معين بل أصبح يشكل عملية مجتمعية متعددة الابعاد والجوانب يسعى الى إحداث هيكلة جذرية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بشكل متوازن يساير زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع عوائد التنمية.

1/ مفهوم التنمية المحلية

إن مفهوم التنمية المحلية يعكس الخصائص والأبعاد الأساسية للتنمية الشاملة، وللإحاطة بهذا المفهوم استوجب استعراض بعض التعريفات التي اهتمت بالتنمية المحلية ومنها:

عرفت الأمم المتحدة التنمية المحلية عام 1956 بأنها: " مجموعة من المداخل والأساليب الفنية التي تعتمد عليها المجتمعات المحلية المنظمة بشكل يوجه محليا لمحاولة استشارة المبادرة والقيادة في المجتمع المحلي، باعتباره الأداة الرئيسية لإحداث التغيير".[1]

تعريف آخر للتنمية المحلية بأنها: "العملية التي تشجع المجتمع المحلي على اتخاذ الخطوات التي تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر غنى، معتمدين على أنفسهم، فجوهر التنمية هو الذي يعالج بها المجتمع مشكلاته".[2]

كما عرفت التنمية المحلية بأنها: "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية(الدولة) للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة".[3]

1 عبد اللطيف رشاد أحمد، **التنمية المحلية**، دار الوفاء لدنيا النشر والتوزيع،القاهرة، مصر،2011،ص20.

2 يمينة طالبي، الدور التنموي للجماعات المحلية(دراسة حالة ولاية البيض)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: سياسات عامة وتنمية، قسم العلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 2016/2015، ص41.

3 د. بزة صالح،"إصلاح الجباية المحلية ومتطلبات تمويل التنمية المحلية"، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية،العدد34، 2002، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2002، ص375.

وتعرف التنمية المحلية أيضا بأنها: "عملية تغيير تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي الأسبقية لحاجيات المجتمع المحلي، وكل ذلك في سبيل الوصول الى الرفع من مستويات العيش والاندماج والشراكة والحركية".[1]

يعرفها ريتشارد بوستن بأنها: "عملية تعليمية منظمة شاملة للمجتمع في مختلف جوانبه و وظائفه المتكاملة، بهدف المساهمة في تطوير هذا المجتمع وتحقيق سعادة أبنائه باعتبارهم أفراد منتجين في المجتمع وذلك في إطار البيئة المادية والاجتماعية، وهو بذلك يضيف الى جانب عملية مقصودة تربوية ذاتية تعتمد على مواردها المحلية، فهي أيضا عملية شاملة لمختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية".[2]

ويرى الدكتور فاروق زكي في كتابه- تنمية المجتمع في الدول النامية- بأن التنمية المحلية هي:"تلك العمليات التي توجد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسين وهما: مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع، وجعل هذه العناصر أكثر فعالية".[3]

1 عبد الرزاق الديلمي،**الإعلام والتنمية**، ط1،عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2012، ص24.

2 سمية سريدي، أهمية ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية لتحقيق التنمية المحلية-دراسة حالة مجمع عمر بن عمر-قالمة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2016/2015، ص128.

3 جمال زيدان، **أدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع: دراسة تحليلية لدور البلدية حسب القانون البلدي الجديد 10/11**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 17.

2/ خصائصها

تتسم عملية التنمية الجيدة بعدة خصائص ويمكن إجمالها فيما يلي:

***هادفة:** ويعني ذلك بأنها تنطلق من هدف أو مجموعة من أهداف تسعى الى تحقيقها، وتتوقف أهداف عملية التنمية على المدخلات والإمكانات المتاحة للقيام بتلك العملية، حيث لا ينبغي تحديد أهداف تفوق هذه المدخلات، وتلك الإمكانات وإلا فأن هذه الأهداف لن تتحقق.

***علمية:** التنمية ليست عشوائية بل تقوم على أسس علمية مدروسة وعمليات تخطيط فائقة الدقة، ودراسات وبحوث جد متقنة تتحدد على ضوئها مدخلات وعمليات التنمية، ومن ثم المخرجات أو النتائج المتوقع بلوغها.[1]

***إيجابية:** يجب أن تكون التنمية إيجابية، فهي بمثابة تحسين وتطوير للشيء ينتقل به من طور أقل الى طور أرقى، أو من جيد الى أجود، وليس من المنطق أن تكون التنمية سلبية، فعمليات التنمية الصناعية التي تتجاهل مبدأ توازن عناصر البيئة، وتقوم على الاستخدام الجائر لبعض موارد البيئة الطبيعية، وتكون نتائجها بالضرورة سلبية على بيئة الفرد الطبيعية والاجتماعية.[2]

***الإستمرارية:** إن العملية التنموية لا تتم في يوم وليلة أو في عشية وضحاها، بل تأخذ زمنا يطول ويقصر، لذا فعملية التنمية لا تتوقف عند تحقيقها للمتطلبات، بل لابد من المحافظة عليها وتحقيق المزيد منها، وبذلك تكون التنمية مستمرة نحو الأحسن فالأحسن. وهذه الديمومة والاستمرارية للعملية التنموية تكون مستغرقة لحياة الأفراد والمجتمعات على حد سواء، بمعنى أن الأفراد يستنفذون أعمارهم وطاقاتهم من أجل التنمية ويحرصون على نقل ذلك لمن يخلفهم في المجتمع.

***الشمولية:** أن عملية التنمية لا تقف عند التطوير والتغيير المستمر نحو الأحسن فالأحسن، بل لابد أن يضاف الى ذلك كله ميزة أخرى وهي الشمولية والتي يقصد بها في عملية التنمية أن تكون هنالك

1 رتيبة زرقاوي، اصلاح وتطوير منظومة الجماعات المحلية في الجزائر وأثره في التنمية: واقع وآفاق:(2015/1990)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2015،ص25.

2 كمال بودانة، أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية، دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح، الجلفة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص: تنظيم وعمل، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013، ص75.

مراعاة لقدرات الانسان وإمكانياته المختلفة، سواء أكانت مادية أم معنوية فهذه الشمولية تعد من خصوصيات التنمية بصفة عامة.[1]

المطلب الثالث: مقومات التنمية المحلية

يمكن اعتبار التنمية المحلية جملة من السياسات والبرامج الرامية الى تحقيق التنمية من كل الجوانب، سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية، وهي تقوم على مجموعة من المقومات التي لا يمكن الاستغناء عنها، تعتبر بمثابة عناصر لهذه التنمية ونذكر منها ما يلي:

- المقومات المالية:

يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية، ومن الطبيعي أنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لها ممارسة اختصاصاتها على أكمل وجه معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء الى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية، كما أن تسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال وهذا من خلال التخطيط الجيد والرقابة المالية المستمرة.

ومن المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية "توفر نظام محاسبي كفؤ وتنظيم رشيد للمعلومات، وتحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة".

وتوفر هذه العناصر مجتمعة تساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية ويجعلها تعمل بكفاءة عالية واستقلالية تامة.[2]

- المقومات البشرية:

إن العنصر البشري أهم عنصر وأهم مورد في العملية الانتاجية، وفي نجاح التنمية المحلية، فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، كما أنه يدير التمويل

1 الهاشمي ناجمي، دور البلدية في التنمية المحلية،(الهياكل القاعدية أنموذجا)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص: القانون الإداري، قسم الحقوق، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018/2017، ص14.

2 خيضر خنفري، تمويل التنمية المحلية في الجزائر(واقع وآفاق)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011/2010، ص43.

اللازم لإقامة المشروعات ويقوم بتنفيذها و متابعتها وإعادة النظر فيما يقابله من مشكلات، ويضع الحلول اللازمة لها في الوقت المناسب، ولهذا يجب على التنمية المحلية تحقيق هدف تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب، سواء الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وحتى السياسية باعتبار أن الانسان يمتلك من امكانيات وقدرات بنوعيها، الذهنية والجسدية تفوق ما تم استغلاله فعلا في مواقف العمل المختلفة. ويمكن النظر الى الدور الذي يلعبه العنصر البشري في التنمية المحلية من زاويتين هما: الزاوية الأولى هي أن العنصر البشري غاية أو هدف للتنمية، أما الزاوية الثانية أن العنصر البشري وسيلة لتحقيق التنمية.[1]

-المقومات التنظيمية:

تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام للإدارة المحلية الى جوار إدارة مركزية مهمته إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية. يقوم نظام الإدارة المحلية على مبدأين أساسيين هما:

مبدأ الديمقراطية بكونها تفتح الباب أمام المشاركة الشعبية في شؤون الحكم على المستوى المحلي، وتدفعه الى الاهتمام بالشؤون العامة، حيث أنه كلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشرا على الديمقراطية.

مبدأ اللامركزية أي أن تسند مسألة الفصل في بعض الأمور الى هيئات مستقلة عن الهيئات المركزية.

وعموما فإن قيام نظام الإدارة المحلية تفرضه جملة من الأسباب ومنها:

/ التخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية وقصرها على الأعمال الإدارية المهمة.

/ التنسيق فيما بين الإدارة المحلية والحكومة المركزية بوضع الخطط والمشروعات التي تلائم حاجات السكان وحسب ظروفهم وتنفيذها في تلك المناطق.

/ ضمان سرعة الإنجاز بكفاءة وفعالية، والحد من الروتين بتبسيط الإجراءات.

/ زيادة قدرة الموظفين المحليين على الإبداع والابتكار.

/ ترسيخ مفهوم الرقابة الشعبية.[2]

1 يمينة طالبي، نفس المرجع، ص43.

2 سميرة لغويل، نوال زمالي،" التنمية المحلية بين الاطار الفكري والواقعي"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد20، سبتمبر 2016، جامعة تبسة، 2016، ص156.

المطلب الرابع: معوقات التنمية المحلية

تتعدد العوامل التي تعيق التنمية المحلية، فهي كثيرة ومتنوعة فمنها ما هو تنظيمي إداري ومنها ما هو اجتماعي وما هو سياسي والآخر اقتصادي، وغيرها من المعوقات والتي قد تصعب من تحقيق التنمية المحلية بكافة أبعادها، ومن أهم هذه المعوقات نذكر ما يلي:

1) المعوقات الإدارية:

من أهم المعوقات التي تقف أمام عدم تحقيق التنمية المحلية على الصعيد الإداري نجد غياب التجسيد الفعلي لمبدأ اللامركزية في اتخاذ القرار، وتعدد المجالات المهام الموكلة للإدارة المحلية، وكذا المشاكل البيروقراطية التي تعيق قيام وتقدم المشاريع التنموية من خلال تعقيد الإجراءات الإدارية، والبطء الشديد في إصدار القرارات والأوامر، بالإضافة الى العجز في الكفاءة الإدارية المؤهلة و المدربة على تحمل المسؤولية ضمن عمليات التنمية.[1]

2) المعوقات الاجتماعية:

تتمثل المعوقات الاجتماعية في المجتمعات المحلية في النظم الاجتماعية السائدة والعادات، التقاليد والقيم الموروثة التي تقف عقبة في طريق تحقيق التنمية المحلية، ونذكر من النظم الاجتماعية التي تعيق مجهودات التنمية المحلية مايلي:

الزيادة السكانية وأثرها على التنمية المحلية، حيث تؤدي هذه الزيادة في عدد السكان الى نقص متوسط الدخل الفردي، كما تؤثر كذلك على طبيعة ونوعية الخدمات المقدمة للأفراد (التعليم، الخدمات الصحية، النقل، الاتصالات.....)، أيضا تؤدي الى مشاكل اجتماعية مما يؤدي حتما الى تخصيص مبالغ ضخمة بغرض مواجهتها.[2]

1 نعمان منذر وردي الألوسي، الدور المعدل للحكم الرشيد في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة(دراسة على مديريات أمانة العاصمة صنعاء)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الفلسفة في الإدارة العامة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2019، ص30.

2 عبد الحق بوتاتة، عبد الهادي العايب، ديناميكية تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية(دراسة مشروع المخطط الخماسي الثاني: 2014/2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: إدارة الجماعات المحلية، قسم العلوم السياسية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2016/2015، ص57.

3) المعوقات الاقتصادية:

فيما يخص المعوقات الاقتصادية فتتمثل في ضعف مصادر التمويل المالي المحلي، والنظام الجبائي، خاصة ما يخص الإيرادات المحلية واعتمادات الجماعات المحلية بالدرجة الأولى على مساهمات الدولة، بالرغم من أن القانون يمنحها حق اقتراح المبادرة والقيام بالمشاريع التنموية، ضف الى ذلك إشكالية وجود مناطق حرة للتصدير في المناطق المحلية وضعف البنية التحتية، والسوق المالي المحلي مما يؤدي الى هروب الاستثمارات المحلية وبالتالي قلة الموارد الرأسمالية، حيث يهدف إنشاء المناطق الحرة الى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جاذبة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية، فيها العديد من المزايا، الحوافز والاعفاءات، واختلف الفقهاء والكتاب الاقتصاديين، كما تباينت التشريعات القانونية الوطنية وكذا تقارير المنظمات الدولية في التعرض إليها، وعموما يعرفها البعض بأنها:"جزء من أراضي الدولة يسمح فيها بعمليات تجارية وصناعية مع دول العالم متحررة من قيود الجمارك والاستيراد والتصدير والنقد ومن هنا كانت تسميتها بالمناطق الحرة للتصدير".[1]

4) المعوقات السياسية:

تعد المعوقات السياسية الصخرة التي تقف في وجه التنمية المحلية، والتي تتجسد في السيطرة المركزية العميقة التي تعيق التقدم واستغلال نقاط القوة في المحليات والأقاليم واللامركزية تلعب دورا مهما في نظم الحكم المحلي والوطني، حيث أن غياب اللامركزية خاصة الإدارية ينفي أهمية ودور التنمية المحلية ويلغي وجودها من الأصل، الجانب السياسي مهم لأنه يحقق الديمقراطية بشكل فعال كما أنه يحقق التوازن بين الأهداف القومية والمحلية ويعطي الفرصة بوجود الخدمات المتكاملة، ويؤدي الى إقحام القاعدة الشعبية وترقية إحساس المواطن بالهموم الوطنية وليس التركيز فقط على المطالب المحلية بل المشاركة الفعالة فيها.[2]

1 الهاشمي ناجمي، نفس المرجع ساق الذكر، ص26.

2 نعمان منذر وردي الألوسي، نفس المرجع، ص31.

خلاصة الفصل الأول:

لقد تم البحث في هذا الفصل على مفهوم المجتمع المدني وهذا بالعودة الى جذوره التاريخية، باعتباره مفهوم ومصطلح ذو نشأة غربية محضى، حيث مر هذا المفهوم في المدرسة الغربية بمختلف المراحل والتطورات ليصل الى صيغته الجديدة كتنظيم مستقل على شكل اتحادات، هيئات وجمعيات تسعى لتحقيق أهداف وجد لأجلها، حيث يعتبر ظاهرة اجتماعية باعتباره أسلوب حديث لتنظيم المجتمع، فارتباطه بمسألة تحقيق الديمقراطية في المجتمع يزيد من أهميته، كما سعينا في هذا الفصل الى النظر والبحث في موضوع ومفهوم التنمية المحلية من خلال تقديم تعاريف لتحديد مفهومها، بالإضافة الى تقديم بعض من مقوماتها التي يمكن من خلالها المساهمة في تحقيق التنمية المحلية في المستوى المحلي وتطرقنا أخيرا الى عنصر المعوقات التي تقف في وجه تحقيق اهداف التنمية المحلية على المستوى المحلي.

الفصل الثاني

دور المجتمع المدني

في تنمية

بلدية العجيبة

الفصل الثاني : دور المجتمع المدني في تنمية بلدية العجيبة

تمهيد :

المجتمع المدني اسلوب حديث لتنظيم المجتمع عامة، كما انه اصبح ظاهرة اجتماعية عامة الى جانب كونه آلية من آليات تجسيد الديمقراطية، واعتباره بمثابة قطاع ثالث الى جانب القطاع العام والقطاع الخاص. خاصة في جانبه المتعلق بالجمعيات والدور الذي تقوم به من اجل تحسين محيط العيش، وهذا من خلال تأطير الافراد للنهوض بمنطقتهم، وتحقيق متطلبات الجماعة المحلية، وكذا اشراك الافراد في تسيير شؤون بلديتهم (بلدية العجيبة)، وهذا لدفع عجلة التنمية فيها.

وفي ظل هذه المعطيات التي استدعت ضرورة تسليط الضوء عليها خصصنا هذا الفصل للنظر في دور منظمات المجتمع المدني في بلدية العجيبة لغرض تنميتها، حيث قسمنا هذا الفصل الى مبحثين: فالمبحث الأول تطرقنا فيه الى المجتمع المدني في بلدية العجيبة وقسمناه الى ثلاث مطالب هي: بطاقة فنية عن بلدية العجيبة، أما المطلب الثاني خصصناه لتطورها، اما المطلب الثالث خصصناه لمنظمات المجتمع المدني في بلدية العجيبة. اما المبحث الثاني تطرقنا فيه الى: دور منظمات المجتمع المدني في دفع عجلة التنمية المحلية في بلدية العجيبة، وقسمناه كذلك الى ثلاث مطالب: المطلب الاول خصصناه للجانب السياسي والاداري، المطلب الثاني للجانب الاقتصادي والاجتماعي، واخيرا المطلب الثالث تطرقنا فيه الى الجانب الثقافي والرياضي.

المبحث الأول: المجتمع المدني ببلدية العجيبة

قبل الخوض في الحديث عن المجتمع المدني لبلدية العجيبة وتطوره التاريخي وأهم منظماته، سنتطرق أولا الى تعريف بلدية العجيبة تعريفا شاملا يشمل الناحية الجغرافية، عدد السكان، والحدود والمساحة...

المطلب الأول: بطاقة فنية عن بلدية العجيبة

أولا: تعريف البلدية حسب قانون 11-10 المؤرخ في 20 رجب 1432هـ الموافق لـ 22 جوان 2011، والتي نصت المادة الأولى منه: **"البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب القانون."**[1]

وحسب المادة الثانية من نفس القانون: **"البلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية، ومكان للممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية."**[2]

ثانيا: بلدية العجيبة

تنتمي بلدية العجيبة الى التقسيم الاداري لسنة 1984، وتقع شمال شرق ولاية البويرة، وهي تابعة إداريا لدائرة بشلول، مركز البلدية يتوسط دائرة مشدالة ودائرة بشلول مرورا بالطريق الوطني رقم 05 وخط السكة الحديدية الجزائر-شرق.

تقدر مساحة بلدية العجيبة 8.200.00 هكتار وبلغ عدد سكانها في سنة 2008 حسب الإحصاء العام 12423 نسمة، وحاليا يصل عدد سكانها إلى 15000 نسمة، أما حدود بلدية العجيبة فهي كالآتي:

- الشمال: ولاية تيزي وزو.
- الشمال الشرقي: بلدية السحاريج.
- الشرق: بلدية أمشدالة.

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المؤرخ في : 20 رجب 1432هـ الموافق لـ 22 جوان 2011، قانون رقم 11-10، المتعلق بالبلدية، ص5.

2 نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

- الغرب: بلدية بشلول.

- الجنوب: بلديتي أولاد راشد وأهل القصر.

- الجنوب الشرقي: بلدية أحنيف.

أما على الصعيد المحلي والجهوي، بلدية العجيبة تعتبر محور التطور على مستوى الولاية مدعم بـ:

* الطريق الوطني رقم 05 العابر من الولاية.

* خط السكة الحديدية الجزائر–عنابة.

* أنبوب الغاز بني منصور –الجزائر.

* أنبوب البترول بني منصور –الجزائر.

* ثلاث خطوط للطاقة الكهربائية.

* الطريق السيار شرق غرب.[1]

المطلب الثاني: تطور المجتمع المدني في بلدية العجيبة

قبل الخوض في عرض تطور المجتمع المدني في بلدية العجيبة، سنتطرق أولا الى تطور المجتمع المدني في الجزائر بصفة عامة خاصة في فترة التعددية الحزبية (دستور 1989)، الذي كرس حق الافراد في انشاء الجمعيات والتنظيمات المختلفة وهذا في مادته 40، والتي نصت على **"حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف بها دون قيد او شرط"**[2]، ولقد عمل النظام على تشجيعها وتشكيلها وتقديم الدعم المادي لها وتشكلت الاحزاب السياسية حيث بلغت ما مجموع 60 حزب، ولقد شكل فضاء المجتمع المدني فضاءا واسعا بين الاحزاب السياسية خاصة منها ذات الجذور الشعبية في تلك

1 المصلحة التقنية، المجلس الشعبي البلدي لبلدية العجيبة، 03 جوان 2021.

2 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية ، عدد9، الاربعاء 23 رجب 1409هـ الموافق 01 مارس 1989م، مرسوم رئاسي 18/89 المتعلق بنشر تعديل دستور 1989، المادة 40، ص239.

الفترة (الوطنية والاسلامية) مثل جمعيات المساجد، والجمعيات الخيرية والدعوية، الى جانب انشاء حزب الفيس (الجبهة الاسلامية للانقاذ)، النقابة الاسلامية للعمل، الرابطة الاسلامية للطلبة.

لقد عرفت بلدية العجيبة كغيرها من بلديات الجزائر منظمات المجتمع المدني خاصة في شقها الخاص بالجمعيات، لكن في بداية الظهور كانت على شكل لجان أحياء في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، بحيث تملك بلدية العجيبة العديد من لجان الأحياء منها: لجنة حي السماش، لجنة حي العجيبة، لجنة حي حقي...[1]

ولقد اقتصر آنذاك دور هذه اللجان على توعية الأفراد ثقافيا ودينيا، ومع صدور قانون الجمعيات 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 والمعمول به الى يومنا هذا الذي يكرس حق انشاء الجمعيات في مختلف الميادين مع تقديم الدولة الدعم لها وتبسيط الاجراءات الادارية لها، والذي يسمح بانشاء الجمعيات.

وبعد صدور القانون العضوي 12-06 المؤرخ في 15 جانفي 2012 أصبحت الجمعيات متعددة ومختلفة الانشطة ونجد أن هذه الجمعيات بلغ عددها 56 جمعية مقسمة حسب طبيعة النشاط، من بينها نجد في الجانب الرياضي 03 جمعيات، الجانب الديني 12 جمعية، الجانب الثقافي 03 جمعيات...[2]

المطلب الثالث: منظمات المجتمع المدني في بلدية العجيبة

بلدية العجيبة على غرار بلديات الجزائر عرفت منظمات المجتمع المدني والتي تشكل مجالا حيويا لتفعيل عمل مواطني هته البلدية في عملية التنمية من خلال امكانية توجيه القرارات محليا، لقد ركزنا في بحثنا على الجمعيات ودورها في تنمية بلدية العجيبة.

على غرار بلديات الجزائر عامة، فان بلدية العجيبة تعرف حركة جمعوية على مستوى اقليمها، حيث يقارب عددها 56 جمعية، وقبل الخوض في التعرف على الجمعيات الناشطة في بلدية العجيبة سنتطرق لتعريف الجمعية حسب قانون 31/90 المؤرخ في 17 جمادي الاول 1411هـ، الموافق لـ 04 ديسمبر 1990 والمتعلق بالجمعيات، وكذلك نذكر مبادئ الممارسة الجمعوية.

1 مقابلة مع شخصية بلال حسين الأمين العام لبلدية العجيبة ليوم 2021/06/02.

2 نفس المرجع السابق.

عرف القانون السابق الذكر في مادته الثانية الجمعية بأنها: **"اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون ومعنويون على أساس تعاقدي وبغرض غير مربح..."**.[1]

أما مبادئ الممارسة الجمعوية فهي مقسمة إلى ثلاث مبادئ وهي:

1- مبدأ الإختيار: أي لاوجود لعمل جمعوي دون وجود حرية الإختيار وهي فعل ذاتي يمارسه الفرد من أول لحظة يلج فضاء الجمعية سواء أتاها عن محض إرادته أو بإيعاز من الأولياء أو الأصدقاء أو من الدعاية ووسائل الإتصال أو من باب الفضول.

2- مبدأ التطوع: إنه المبدأ الذي يميز العمل الجمعوي عن باقي الأصناف الأخرى إنطلاقا من مبدأ الحرية في الإختيار تأتي عملية التطوع الموسوم بها العمل الجمعوي بشكل يجعل العضو ينخرط في الممارسة الجمعوية بكل تلقائية.

3- مبدأ المشاركة: فإذا كان مبدأ التطوع يتم بطريقة عضوية وتلقائية فإن مبدأ المشاركة ينطلق من ضرورة وجود وعي بما سينهض به الفرد العضو من مهام ومسؤوليات محددة ومدققة في الزمان والمكان وفي أهدافها وفي وسائل إنجازها، وهي ليست مشاركة كمية جماهيرية عرضية بل هي مشاركة كيفية ونوعية تفترض وجود التزام بنوعية العمل المطلوب.[2]

تضم بلدية العجيبة كما ذكرنا سابقا 56 جمعية وهي على النحو التالي:

- الجمعيات الاجتماعية وعددها: 23 جمعية.
- الجمعيات الثقافية وعددها: 03 جمعيات.
- الجمعيات الدينية وعددها: 12 جمعية.
- جمعيات أولياء التلاميذ وعددها: 06 جمعيات.
- الجمعيات الرياضية وعددها: 03 جمعيات.
- جمعيات حماية البيئة وعددها: 02 جمعية.
- الجمعيات المهنية وعددها: 01 جمعية.
- جمعيات الأحياء وعددها: 08 جمعيات.[3]

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 53، قانون 90-31 المؤرخ في 17 جمادي الأول 1411 هـ، الموافق لـ 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات، المادة 02، ص02.

2 https://www.mouwazaf-dz.com/t33723-topic, 10/06/2021, 15:45.

3 مصلحة التنظيم العام، المجلس الشعبي البلدي لبلدية العجيبة، 03 جوان 2021.

وعند النظر الى عددها الهائل إلا أنها تحظى وتقوم بدور ضئيل حاليا في صنع القرار والضغط على المجلس الشعبي البلدي لبلدية العجيبة بغيت تلبية مطالب مواطني الأحياء القاطنة في إقليم البلدية.

ويرجع السبب أساسا الى افتقارها لبرامج عمل مقنعة تساهم أساسا في تنمية البلدية بشكل عام، وأساليب مقنعة يمكن أن تؤهلها للمساهمة ولو بالقدر القليل الى جانب المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي (المجالس الشعبية المحلية) في عملية التنمية المحلية لبلدية العجيبة.

المبحث الثاني: دور المجتمع المدني في دفع عجلة التنمية المحلية في بلدية العجيبة

كما هو معروف بشكل عام، فإن دور المجتمع المدني يكمن في تقديم العديد من الأعمال الخيرية والخدمية في المجتمع، وهناك علاقة قوية بين المجتمع المدني والدولة، وتكمن تلك العلاقة في تقديم الدولة الحماية والدعم لجميع مؤسسات المجتمع المدني، كما تقوم بوضع جميع القوانين لها، بالاضافة الى مراقبة آدائها، وتعمل تلك المؤسسات تحت رعاية الدولة، وتستظل بقوتها وتتحرك ضمن نطاقها الجغرافي، فهي بالاضافة الى دورها في نشر الرسالة الخيرية لها، تعمل على تعزيز علاقتها بالدولة.

المطلب الأول: الجانب السياسي والإداري

عرفت الجمعيات في بلدية العجيبة نشاطا وحيوية كبيرة خاصة في شقها السياسي والاداري، ونجد أهم النقاط التي أبرزت ذلك في مايلي:

– المشاركة السياسية: اي توعية المجتمع بالهدف السامي للمشاركة في الانتخابات سواء المحلية او الوطنية، وذلك من اجل اختيار البديل الأفضل لتسيير شؤونهم، وتحقيق متطلباتهم، واختيار ممثليهم في المجالس البلدية او الولائية او حتى الوطنية (البرلمان).

– الاعلام: ويكمن دوره في الجانب الاعلامي الذي تقدمه هذه الجمعيات، من خلال المحاضرات او الندوات والملتقيات، او من خلال الاعلام عبر صفحاتها في مواقع التواصل الاجتماعي...

ويكمن الهدف من هذا الاعلام الى تقريب المواطن من البلدية من خلال التوعية الاعلامية المكتوبة او المسموعة او حتى المرئية حسب امكانيات كل بلدية وكل جمعية.

– التكوين: الكثير من المنخرطين في الجمعيات اكتسبوا مهارات وآداء في التواصل بين المواطنين والمسؤولين، مما جعلهم ذوي خبرات خاصة في المجال السياسي، وهذا بطبيعة الحال يكسبهم شعبية اذا ترشحوا في المسقبل.[1]

– الإداري: ويبرز ذلك من خلال همزة الوصل بين مسؤولي بلدية العجيبة والمجتمع المدني، بحيث تعمل هذه الجمعيات على كسر تلك البيروقراطية الادارية بتسهيل الاجراءات للمواطنين، وتقليص المدة الزمنية التي تعرقل سرير حياة المواطنين، وكذا تحسين سمعة الادارة والخدمات المقدمة للمواطنين محليا.[2]

1 مصلحة التنظيم العام، نفس المرجع السابق.

2 نفس المرجع السابق.

المطلب الثاني: الجانب الإقتصادي والإجتماعي

يمكن دور المجتمع المدني في دفع عجلة التنمية المحلية في بلدية العجيبة في الجانبين الإقتصادي والإجتماعي بشكل عام في النقاط التالية:

- إرساء التضامن بين السكان في القرية.
- توزيع قفة رمضان ومساعدة اليتامى والمحتاجين.
- حملات تحسيسية بشكل دوري مثل: حملة تحسيسية لمخاطر مرض كوفيد19، حملة تحسيسية لمخاطر المخدرات والسيدا، حملة تحسيسية للوقاية من مخاطر حوادث المرور...
- التكفل بإنشغالات سكان المنطقة وإيصالها للمسؤولين.
- تساهم في التوعية بالمشاكل الإقتصادية.
- المساهمة في توفير المواد اللازمة في حالة الندرة مثل ندرة الحليب...
- تحسين الوضع المعيشي والاقتصادي للمواطنين المحليين والمساهمة في جعلهم يندمجون في التنمية والتطوير والمشاركة بالاعتماد على الذات في سبيل تحسين ظروف المجتمع للأحسن.[1]

المطلب الثالث: الجانب الثقافي والرياضي

- المشاركة في مختلف المنافسات الرياضية والثقافية المحلية والوطنية وحتى العالمية.
- برمجة التدريبات لمختلف الرياضات والأصناف.
- إنشاء مدارس لمختلف الرياضات.
- إنشاء عدة فروع رياضية (كرة القدم، ألعاب الشطرنج...).
- جمع أكبر عدد من المنخرطين لغرض الوعي.
- رفع المستوى الرياضي والفكري للشباب.
- المحافظة على المرافق الرياضية الموجودة في المنطقة.
- العمل على اكتشاف المواهب والقدرات وتنميتها.
- ربط العلاقات مع نوادي أخرى لها نفس الاهداف لغرض تبادل التجارب والمعارف والخبرات.
- إقامة أنشطة ومسابقات ثقافية في مكتبة البلدية.
- إقامة نشاطات ثقافية لشباب المنطقة.[2]

1 مصلحة التنظيم العام، نفس المرجع السابق.

2 نفس المرجع السابق.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد تم البحث في هذا الفصل الدور الذي تقوم به الجمعيات على مستوى بلدية العجيبة في شقها التنوي، سواء الاداري او الاقتصادي او الرياضي او الثقافي او الاجتماعي والديني وحتى السياسي.

وماتم ملاحظته ان بلدية العجيبة تعتبر من البلديات الفقيرة من حيث الموارد الطبيعية وهي ترتكز بشكل كبير على القطاع الفلاحي، وهذا ماجعل الجمعيات قليلة النشاط لعدم توفر مناخ متنوع (عدد السكان، وسائل التواصل، اصحاب رؤوس الاموال...)، وهذا مايجعل تمويل هذه الجمعيات يقتصر فقط على اعانات الدولة دون اعانات من جهات اخرى.

الخاتمة

الخاتمة

يعد المجتمع المدني من أهم الركائز الأساسية في ترشيد العملية التنموية، كونه يشكل حلقة أو همزة وصل بين المجتمع والدولة، ويعتبر أداة هامة لتفعيل مشاركة سياسية واجتماعية وهذا بغرض تفعيل قنوات المشاركة و الاتصال بين الجماعة السياسية والمجتمع المدني، والعمل على دعم مسار التنمية المحلية عن طريق إشراك منظماته خاصة في شقه المتعلق بالجمعيات في تدبير الشأن المحلي، وبهذا يصبح المجتمع المدني آلية مهمة لتحقيق الفعالية المرجوة منه.

فبالرغم من الدور الذي يقوم به المجتمع المدني(الجمعيات) في بلدية العجيبة، إلا أنه يبقى شكليا لم يصل بعد الى جوهر الاصلاح وكذا الترشيد، وهذا يعود الى عدة أسباب لعلا أهمها ما تعلق بعدم وضوح برامج عمل هذه الجمعيات، غياب الابداع و الاقتصار على نشاطات معينة دون غيرها، الى جانب ما هو متعلق بالبيروقراطية و ضغوطات العمل وأيضا العوائق المادية والتي تعتبر من أهمها (عجز في الإمكانيات)، وهذا ما يولد تأثير سلبي و المتمثل في فقدان الثقة لدى المجتمع المحلي بالخصوص، وهذا ما يفقدها قسما كبيرا من المصداقية و قدرتها على أداء وظائفها، و بالرغم من هشاشة هذا المجتمع المدني(الجمعيات) وتأثيرها الضئيل في تحقيق العملية التنموية المحلية غير أن وجودها هام وضروري باعتبارها تعكس وجود مجتمع مدني في حالة تبلور، وتعكس العديد من قيم الديمقراطية.

يبقى أن نقول أنه يجب إعادة النظر في القوانين الخاصة بعمل المجتمع المدني خاصة القانون الأخير(06/12)، والذي قيد نشاط واستقلالية المجتمع المدني، ومنه نستنتج في دراستنا هذه أن المجتمع المدني يساهم خاصة في شقه المتعلق بالجمعيات بالتنمية المحلية على المستوى المحلي(بلدية العجيبة) ولو بقدر قليل في مجال العمل التطوعي و التضامني، ولكنها تبقى مساهمة ضئيلة في مجال تحقيق تنمية اقتصادية محلية وقومية.

من خلال ماسبق في دراستنا توصلنا الى العديد من النتائج التي نراها سلبية أكثر مما هي ايجابية خاصة تلك المتعلقة بالقوانين المنظمة لنشاط وعمل الجمعيات أبرزها:

1- في تحديد دور الدولة الجزائرية والحالات التي تستدعي تدخلها فيها بخصوص تنظيم عمل ونشاط جمعيات المجتمع المدني، وهذا لا يتماشى مع المتعارف عليه "الديمقراطية التشاركية".

2- عدم تمكين جمعيات المجتمع المدني المحلي من المشاركة في وضع السياسات العامة المحلية ومراقبتها، دون التمييز بينها.

3- وجود خلافات داخلية لجمعيات المجتمع المدني المحلي، والتي تكون في أغلبها بسبب المصالح الذاتية مما يزيد من عدم تحقيق أدوارها التنموية، وهذا بسبب رغبة الأعضاء في تولي مناصب ومراكز سياسية معينة، وهنا نجد الخلط بين ماهو سياسي وماهو مدني، إذ تستخدم الجمعيات الثقافية والاجتماعية لأغراض سياسية وهذا منافي تماما للأهداف والمبادئ التي تقوم عليها جمعيات المجتمع المدني.

4- غياب ثقة المواطنين في جمعيات المجتمع المدني وهذا ماجعلها تفتقد إعانات وتبرعات المواطنين، خاصة رجال الأعمال.

إن المواطن الجزائري بوصفه المستهدف من خلال العملية التنموية ليس بحاجة للكم الهائل من جمعيات المجتمع المدني بقدر ماهو بحاجة لنشاطها التنموي والسياسي الذي يخدم مصلحته ومصلحة الوطن، لذا كان لابد من تقويم عمل جمعيات المجتمع المدني المحلي من خلال التوصية بـ:

-إعطائها الإستقلالية الكافية من أجل تفعيل أدوارها التنموية والسياسية " الديمقراطية التشاركية".

-إعادة تكوين وتأهيل المنتسبين بها، وتحفيز الإطارات والنخب الفاعلة على الإنضمام إلى هذا النوع من النشاط.

-معاقبة الإستغلاليين الذين يوجهون نشاط الجمعيات نحو مصالحهم الشخصية.

-تقديم الدعم القانوني والسياسي الكافي للجمعيات من أجل تطوير نشاطاتها.

-إعادة النظر في القوانين المنظمة لعمل جمعيات المجتمع المدني خاصة المتعلقة بالنشاط والأهداف، وكذا العقوبات المترتبة عن المخالفين لها.

إن قوة المجتمع المدني ينبع من قدرته على التكيف مع جملة من المشاكل والمعيقات التي تطرحها سواءا بنيته الداخلية، أو المتعلقة كذلك بالبيئة الخارجية والنابعة أساسا من القوانين وسياسة الدولة، حيث أنه من الممكن له التغلب عليها من خلال إدراج الإصلاحات الهيكلية الكافية، أو من خلال توسيع نشاطاتها وتحركاتها داخل النظام، وأهم مايمكّن جمعيات المجتمع المدني المحلي من ذلك هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الإستقلالية في الموارد والإستقلالية في الأفكار والتوجهات التي تمكنها من اكتساب القوة الكافية لفرض دورها، والقيام بدورها الرقابي والتنموي على حد سواء.

قائمة

المصادر

والمراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1- الديلمي عبد الرزاق محمد، ***الإعلام والتنمية***، عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط1، 2012.

2- الصبيحي أحمد شكر، ***مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي***، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000.

3- الصوراني غازي، ***تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي***، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، 2010.

4- الشماس عيسى، ***المجتمع المدني (المواطنة والديمقراطية)***، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2008.

5- زيدان جمال، ***إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع: دراسة تحليلية لدور البلدية حسب القانون البلدي الجديد 10/11***، الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.

6- عبد الحميد عبد المطلب، ***التمويل المحلي والتنمية المحلية***، مصر، الدار الجامعية طبع-نشر-توزيع، 2001.

7- رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، القاهرة، دار الوفاء لدنيا النشر والتوزيع، 2011.

ثانيا: المجلات

8- بزة صالح، "إصلاح الجباية المحلية ومتطلبات تمويل التنمية المحلية"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، جامعة زيان عاشور، الجلفة،العدد34، 2002.

9- بلعيور الطاهر، "المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 10، 2006.

10- زمالي نوال، لغويل سميرة، "التنمية المحلية بين الاطار الفكري والواقعي"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة تبسة، العدد20، 2016.

11- زعطوط كلثوم، "مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري ومسكلة المرجعية"، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية**، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، العدد 33، 2018.

ثالثا: الرسائل الجامعية

12- أوشن سامية، **دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي: دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009.

13- الألوسي نعمان منذر وردي، **الدور المعدل للحكم الراشد في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه، جامعة السدان، 2019.

14- المداح فاطمة الزهراء، **المجتمع المدني كآلية لتحقيق التنمية السياسية**، مذكرة ماستر، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015.

15- العابد بلقاسم، قدة عبد الجليل، **دور المجتمع المدني في التنمية السياسية: دراسة حالة المجتمع المدني الجزائري(2016/1989)**، مذكرة ماستر، جامعة حمة لخضر الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016.

16- بودانة كمال، **أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، 2014/2013.

17- بونوة نادية، **دور المجتمع المدني في صنع وتقييم السياسات العامة: دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009.

18- بوتاتة عبد الحق، العايب عبد الهادي، **ديناميكية تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الإقتصادية المحلية: دراسة مشروع المخطط الخماسي الثاني: 2014/2010**، مذكرة ماستر جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015.

19- بياضي محي الدين، **المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011.

20- بن صالح باعلي وسعيد باحمد، **دور المجتمع المدني في تجسيد الحكم الراشد: النموذج ولاية غرداية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012.

21- بلقليل نور الدين، **أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية: دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وباتنة**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018.

22- بركات كريم، **مساهمة المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان**، رسالة ماجستير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2005/2004.

23- هوشات رؤوف، **حوكمة التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية بومرداس**، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017.

24- هرموش منى، **دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009.

25- وزان محمد، غزالي محمد، **الحوكمة المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة ماستر، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017.

26- زيان منير، **دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر**، مذكرة ماستر، جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017.

27- زرقاوي رتيبة، **إصلاح وتطوير منظومة الجماعات المحلية في الجزائر وأثره: واقع وآفاق (2015/1990)**، مذكرة ماستر، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015.

28- طالبي يمينة، **الدور التنموي للجماعات المحلية: دراسة حالة ولاية البيض**، مذكرة ماستر، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015.

29- موزاي بلال، **دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي بالمغرب: 2012/1996**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013.

30- معاوي وفاء، **الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009.

31- ناجمي الهاشمي، **دور البلدية في التنمية المحلية: الهياكل القاعدية أنموذجا**، مذكرة ماستر، جامعة أحمد دراية أدرار، 2018/2017.

32- سالمي سلاف، **دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية: دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009.

33- سريدي سمية، **أهمية ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية لتحقيق التنمية المحلية: دراسة حالة مجمع عمر بن عمر-قالمة-**، أطروحة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015.

34- عبد اللاوي عبد السلام، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر:دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج**، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010.

35- عبد الكريم هشام، **المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية في الجزائر: 1989-1999**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2006.

36- عبد العزيز خيرة، **دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: أنموذج المنظمة العربية**، رسالة ماجستير، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2007/2006.

37- عدلاني صافية، زياني ذهبية، **دور المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر: 1990-2012**، مذكرة ماستر، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014.

38- عليم فاتح، معراف قالية زين العابدين، **تأثير المجتمع المدني على رسم السياسات العامة في الجزائر: حالة تنسيقية الأطباء المقيمين**، مذكرة ماستر، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2018.

39- عمارة ليلى، **دور المجتمع المدني في التنمية السياسية**، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012.

40- ريميلاوي سفيان، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة بلدية الجزائر الوسطى**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010.

41- شاوش إخوان جهيدة، **واقع المجتمع المدني في الجزائر: دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، 2015/2014.

42- توزي جديد، مرابطي منذر، **دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحوكمة المحلية في الجزائر**، مذكرة ماستر، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017.

43- خنفري خيضر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير، 2011/2010.

رابعا: القوانين والمراسيم

44- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1989، المؤرخ في 11 مارس 1989، الجريدة الرسمية**، العدد: 09.

45- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم: 11-10 المتعلق بالبلدية، الصادر بتاريخ 22 جوان 2011، الجريدة الرسمية.**

46- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون رقم: 90-31 المتعلق بالجمعيات، الصادر بتاريخ 04 ديسمبر 1990، الجريدة الرسمية**، العدد: 53.

خامسا: المقابلات

47- مقابلة مع شخصية بلال حسين الأمين العام لبلدية العجيبة.

سادسا: المصالح

48- بلدية العجيبة، المصلحة التقنية: البطاقة التقنية.

49- بلدية العجيبة، مصلحة التنظيم العام: الجمعيات.

سابعا: المواقع الإلكترونية

50- الموظف الجزائري، **أهداف الجمعيات: مبادئ الممارسة الجمعوية**، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2021/06/07 الساعة 14:00 من خلال الرابط:

https://www.mouwazaf-dz.com/t33723-topic

الفهرس

الفهرس:

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ – ك
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني والتنمية المحلية	02 – 26
المبحث الأول: التأصيل المعرفي للمجتمع المدني	03
المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني	03
المطلب الثاني: تعريف المجتمع المدني وخصائصه	09
المطلب الثالث: وسائل المجتمع المدني	13
المطلب الرابع: وظائف المجتمع المدني	14
المبحث الثاني: التأصيل النظري للتنمية المحلية	17
المطلب الأول: جذور فكرة التنمية المحلية	17
المطلب الثاني: مفهوم التنمية المحلية وخصائصها	19
المطلب الثالث: مقومات التنمية المحلية	22
المطلب الرابع: معوقات التنمية المحلية	24
خلاصة الفصل الأول	26
الفصل الثاني: دور المجتمع المدني في تنمية بلدية العجيبة	28 – 36
المبحث الأول: المجتمع المدني في بلدية العجيبة	29
المطلب الأول: بطاقة فنية عن بلدية العجيبة	29
المطلب الثاني: تطور المجتمع المدني في بلدية العجيبة	30
المطلب الثالث: منظمات المجتمع المدني في بلدية العجيبة	31
المبحث الثاني: دور المجتمع المدني في دفع عجلة التنمية المحلية في بلدية العجيبة	34
المطلب الأول: الجانب السياسي والإداري	34
المطلب الثاني: الجانب الإقتصادي والإجتماعي	35
المطلب الثالث: الجانب الثقافي والرياضي	35

خلاصة الفصل الثاني	36
الخاتمة	38
قائمة المراجع	41
الفهرس	48
الملخص	

الملخص

تناولنا في هذه الدراسة موضوع المجتمع المدني ودوره في دفع وتيرة التنمية المحلية، حيث يعد من أهم الركائز الأساسية المساهمة في العملية التنموية، ويعتبر المجتمع المدني مجموعة من التنظيمات التي تعمل بصفة مستقلة عن الدولة وتتسم بالطواعية، أما التنمية المحلية هي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة لعموم الناس، خاصة منهم المحليين، ولقد تطرقنا في دراستنا إلى الدور الذي تقوم به الجمعيات الناشطة في بلدية العجيبة وهذا بغرض دفع عجلة التنمية المحلية بها، فوجودها ضروري وهام باعتبارها تعكس وجود مجتمع مدني في حالة تبلور، كما أنها تعكس العديد من القيم في مسار الديمقراطية.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، التنمية المحلية، الجمعيات.

Summary

In this study, we dealt with the issue of civil society and its role in advancing the pace of local development, as it is one of the most important pillars of contributing to the development process. Civil society is a group of organizations that operate independently of the state and are voluntary, while local development is a process aimed at creating good jobs. Improving the quality of life for the general public, especially the local ones. In our study, we discussed the role played by the active associations in the municipality of **El-Adjiba**, and this is in order to advance the wheel of local development in it. Their presence is necessary and important as it reflects the existence of a civil society in a state of crystallization, and it reflects many values in the path of democracy.

Key words: civil society, local development, associations.